جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

السنة الأولى جذع مشترك

مقياس:قانون دستوري

محور السداسي الثاني :بعنوان السلطة والأنظمة السياسية

الدرس السادس :تصنيف النظم السياسية على أساس الفصل بين السلطات

1. النظام البرلماني(النموذج البريطاني)
2. النظام الرئاسي النموذج (الأمريكي)
3. _النظام شبه الرئاسي

بالاعتماد على مبدأ الفصل مابين السلطات ميز الفقه بين أنظمة سياسية مختلفة القائمة على مبدأ الفصل بين السلطات التي اختلفت في تطبيقه ، فهناك ما يسمى بنظام الجمعية النيابية الذي يقوم على أساس هيمنة البرلمان على السلطة التنفيذية ، وهناك النظام الرئاسي الذي يتميز برجحان كفة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية ، أما النظام البرلماني فإنه يقف في مركز وسطي بين هاذين النظامين وهو قائم على أساس التوازن والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ،

النظام البرلماني

يعتبر النظام البرلماني واحد من الأنظمة السائدة في عديد من الدول ، ولا علاقة لتسميته بوجود البرلمان ولا بتشكيلته ، فقد نشأ هذا النظام بعد مراحل عدة مربها النظام الانجليزي ، ليأخذ في النهاية مجموعة من السمات التي أضحت خصائص له.

خصائص النظام البرلماني :

نتيجة مختلف التطورات التي طرأت على النظام السياسي البرلماني أصبح يمتاز بخاصيتين أساسيتين ازدواجية السلطة التنفيذية والثانية مبدأ الفصل المرن بين السلطات ، الذي تنجر عنه مسؤولية الحكومة أمام البرلمان.

أولا :ثنائية السلطة التنفيذية

تتكون السلطة التنفيذية في النظم البرلمانية من جهازين ؛ رئاسة الدولة التي قد يجسدها ملك أو أمير أو إمبراطور أو حتى رئيس منخب(من طرف البرلمان عادة) ، وهو عادة لا يمارس المهام

التنفيذية إلا بصورة شكلية ، وعلى ذلك فلا يكون مسؤولا أمام البرلمان ، ومن جهة ثانية توجد الحكومة التي يترأسها عادة رئيس الوزراء الذي يعينه رئيس الدولة من الحزب الفائز بالأغلبية في البرلمان ، ثم يقوم هو باختيار طاقمه الحكومي المس ؤو لة من مجموعة من الوزراء الذي يكونون مثلهم مثل رئيس الوزراء مسؤولين أمام البرلمان لاستئثارهم بالمهام التنفيذية.

ثانيا :مبدأ الفصل المرن بين السلطات(مسؤولية الحكومة أمام البرلمان)

لا يقطع النظام البرلماني الصلة بين السلطات تماما بل يترك لها مجالا للاحتكاك فينتج عن ذلك علاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية يسودها التعاون والرقابة ، فبالنسبة للتعاون فهو يظهر من الناحية العضوية حيث يكون كل الوزراء أو جلهم أعضاء البرلمان ، فيتعاون البرلمان إذا مع الحكومة بمنحها الوزراء من نوابه ، كما تظهر من الناحية الموضوعية في تعاون السلطتين في المهام ، وبذلك يكون لكل من الحكومة والبرلمان إمكانية تشريع القوانين ، كما أن البرلمان يساعد الحكومة من خلال مناقشة برنامجها وتعديله إذا اقتض ى الأمر أما علاقة الرقابة فقد كانت في البداية تؤدي إلى إقرار المسؤولية الجنائية للملك في بريطانيا إذا اتهم من قبل مجلس العموم فيحاكم أمام مجلس اللوردات ، ثم مع استحواذ الحكومة على المجال التنفيذي تحولت إلى مسؤولية سياسية ، وعلى أساس ذلك أصبحت النظم البرلمانية تخول للسلطة التشريعية صلاحية مراقبة الحكومة وإقرار مسؤوليتها من خلال ما يعرف بلائحة اللوم أو ملتمس الرقابة التي تؤدي إلى إقالة الحكومة ، ومن جهته فإن السلطة التنفيذية في يدها أيضا صلاحية حل البرلمان ، ويكون ذلك من طرف رئيس الدولة(الملك في بريطانيا)وبطلب من رئيس الوزراء

ظهر النظام البرلماني بعد تطورات عدة حدثت على النظام السياسي الإنجليزي ، ويلخص فقهاء القانون الدستوري ثلاثة مراحل أساسية وهي مرحلة الملكية المقيدة ، مرحلة الثنائية البرلمانية وأخيرا مرحلة البرلمانية الدستورية.

أولا :مر□لة الملكية المقيدة

ثانيا :مر□لة الثنائية البرلمانية

النظام الرئاسي

يعتبر النظام الرئاسي أحد نماذج الأنظمة السياسية التي استطاعت أن تفرض نفسها ، ليس فقط لأنه ممثل من أكبر الدول المتمثلة في الولايات المتحدة ، بل أيضا لطريقة التسيير التي تعتمد على سلطة تنفيذية موحدة و مبدأ الفصل المطلق للسلطات. النظام الرئاسي هو نظام يقوم على أساس الاستقلال والفصل الكبير بين السلطة التشريعية والتنفيذية وعدم إمكانية تأثير إحداهما على الأخر ، الشيء الذي يؤدي إلى وجود توازن بينهما بحكم الاستقلالية ، وليس بحكم وسائل التأثير المتبادل مثلما هو الحال في النظام البرلماني ، ويعتبر النظام الأمريكي هو النموذج المثالي للنظام الرئاسي من الناحية النظرية على الأقل ، ويقوم النظام الرئاسي على دعائم وتتمثل

خصائص النظام الرئاسي

يقوم النظام الرئاسي على دعائم أو خصائص مناقضة لتلك التي يقوم عليه النظام البرلماني ؛ ذلك أنه يقوم بالفصل المطلق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بدل الفصل المرن ، وعلى أساس وحدوية السلطة التنفيذية بدل ازدواجيتها.

أولا :مبدأ الفصل المطلق بين السلطات

لقد حدد الدستور الأمريكي السلطات الثلاثة الموجودة في الدولة وبين الوظائف التي تمارسها كل واحدة منها على سبيل الحصر ، ولتفادي النقائص التي كانت موجودة في النظام البرلماني ا لإنجليزي ، حرص واضعو الدستور الأمريكي على تبني فصل جامد ومطلق بين السلطات لكي لا تعيق أي منها ممارسة الأخرى لوظائفها ، وأصبح توزيع الاختصاص على ذلك قائم على مبدأين المساواة والاستقلالية. فبالنسبة للمساواة فهي تعني وضع السلطات الثلاثة في نفس المستوى لكي لا تكون أيا منها أسمى من السلطات الأخرى لأن ذلك يمكنها من السيطرة عليها ، وبالتالي يتلاش ى مبدأ الفصل بين السلطات وتذهب معه أغراضه ، أما الاستقلالية فهي جعل كل سلطة تمارس مهامها بحرية

تامة بعيدا عن رقابة السلطات الأخرى وتحت هذا الإطار يندرج أيضا التخصص بأن تكون كل سلطة مهتمة فقط بالوظيفة التي أسندت لها ، ولا يجوز لها أن تراقب ولا أن تشارك السلطات الأخرى في أداء مهمها ، وهذه الاستقلالية يطلق عليها الفقهاء اسم الاستقلالية الوظيفية ، وبجانبها توجد الاستقلالية العضوية التي من خلالها لا يجوز الجمع بين المهام ، بمعنى أن النائب في البرلمان لا يجوز أن يكون وزيرا ، والقاضي لا يستطيع أن يكون نائبا وهكذا.

ثانيا :وﷺداوية السلطة التنفيذية

في النظم الرئاسية تمارس المهام التنفيذية من قبل شخص واحد وهو رئيس الجمهورية ، والذي يجب أن يكون منتخبا من طرف الشعب سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وهذا الشرط سببه هو جعل الرئيس في نفس المرتبة مع السلطة التشريعية ، ذلك أن كون الرئيس غير منتخب من يجعل البرلمان بما له من شرعية شعبية قادر على السمو على السلطة التنفيذية مما يقضي على المساواة المتطلبة في النظم الرئاسية. أما القول بوحداوية السلطة التنفيذية فذلك لا يعني أن التنفيذ ستقع على عاتق رئيس الجمهورية وحده الأمر الذي يعتبر مستحيلا ، بل إن الرئيس عمليا يساعده مجموعة من المساعدين الذي يسمون كتابا وليسوا وزراء ، لأن ليس لهم برنامج يقومون بتنفيذه بل يجسدون فقط برنامج الرئيس ويساعدونه في تأدية مهامه.

تضفي العلاقة التي تقوم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية طابعا برلمانيا إذا كان أساس العلاقة هذه قائم على التعاون والرقابة ، وتضفي طابعا رئاسيا إذا كانت العلاقة القائمة بين السلطتين تميزها الاستقلالية والتخصص ، وبين هذين النظامين يبرز نظام ثالث يوفق بين الاتجاهين يسمى بالنظام الرئاسوي أو شبر الرئاسي ، الذي ينفرد في مفهومه عن النظامين من حيث نشأته ومزاياه وعيوبه ، وهو يعرف تطبيقات عديدة لكن مهده كان بفرنسا مما يجعل دراسة هذا النظام مرتبط بدراسة النظام السياسي الفرنسي.

خصائص الرئاسوي

النظام شبه الرئاسي أو الرئاسوي أو ما يعرف أيضا بالنظام الرئاسي-البرلماني ، هو نظام يجمع بين خصائص النظام الرئاسي والبرلماني ، ولكنه يقترب أكثر لهذا الأخير ، يكون فيه رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء شريكان في تسيير شؤون الدولة .وتوزع هذه السلطات بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ويختلف تطبيقاته من بلد إلى أخر يقوم على ثلاثة أسس أو خصائص.

أولا :رئيس الدولة منتخب من طرف الشعب

هذه الخاصية يقترب بها من ا النظام النظام الرئاسي ، فرئيس الدولة في كلايهما يختاره الشعب مما يجعله في موقف قوة مثله مثل السلطة التشريعية أو ربما أكثر ، لكن وجه الاختلاف بينهما يكمن في كون السلطة التنفيذية تبقى مزدوجة ولا يستأثر بها الرئيس لوحده ، وهذا عكس النظام البرلماني تكون السلطة التنفيذية مزدوجة ولا يمارس رئيس الدولة صلاحيات تنفيذية .

ثانيا :رئيس الدولة يتمتع بالصلاﷺيات

على الرغم من أن السلطة التنفيذية مزدوجة بين رئيس الدولة ورئيس الوزراء الذي يعين من قبل الأول ، إلا أن الوظائف لا تستأثر بها جهة عن أخرى بل تتشاركها ، والتطبيقات المتعددة لهذا النظام تبرز نوع من التباين في كيفية توزيع الاختصاصات ، بل تختلف أيضا لدى الدولة الواحدة باختلاف الخارطة السياسية فيها أي باختلاف صاحب الأغلبية في البرلمان. فإذا كان الحزب الذي ينتمي إليه الرئيس هو الذي يحوز على أغلبية المقاعد في البرلمان م يكون قويا وبصلاحيات واسعة ، ونفس الش يء إذا فالرئيس يكون حرا في تعيين رئيس الوزراء ومن ث كان البلمان ليس فيه أغلبية حيث تتشكل الحكومة من الائتلاف البرلماني مما يضعفها أمام الرئيس ، أما إذا كان حزب أخر هو الذي يحوز الأغلبية فإننا نكون أمام حالة التعايش أين يتقاسم الرئيس صلاحياته مع رئيس الوزراء بل وقد تميل الكفة لهذا الأخير

ثالثا :مسؤولية الحكومة أمام البرلمان

يجمع النظام شبه الرئاسي بين خصائص النظامين البرلماني والرئاسي وبالتالي فإن الحكومة تكون مسؤولة أمام البرلمان ، الذي يدرس ويناقش برنامج الوزراء ويصوت عليه ونتائج التصويت قد تكون لصالح أو ضد الحكومة ، وفي هذه الحالة ا لأخيرة تستقيل الحكومة وجوبا ومن جانبه يمكن لرئيس الجمهورية حل البرلمان مما يحقق المساواة بين السلطتين ، ويلاحظ أن النظام شبه الرئاسي لا يسمح للنواب أن يكونوا وزراء فتتحقق بذلك الاستقلالية العضوية التي يتسم بها النظام الرئاسي ، ولكن كل من الحكومة والبرلمان يتعاونان من الوظيفية والتي هي من خصائص النظام البرلماني.

ملاحظة:

على الطلبة أصحاب البحث التوسع في العناصر المقدمة